



ضريبة القيمة المضافة

تقديم

المدرّب / متعب العتيبي

نشأة ضريبة القيمة المضافة:

انطلقت ضريبة القيمة المضافة في فرنسا عام 1954 على يد الفرنسي موريس لوريه الذي وضع أحكامها عام 1953 ويطبق هذا النوع من الضريبة في ما يقارب 160 دولة حول العالم حاليا وكانت المملكة المغربية أول بلد عربي يطبق هذه الضريبة ثم لحق بها تونس والسودان ولبنان ومصر

و لضريبة القيمة المضافة أهمية كبيرة إذ إنها تشكل جزء كبيرا من الإيرادات الضريبية للحكومات التي تطبقها كما أنها تشكل نصيبا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول إذ تصل إيرادات ضريبة القيمة المضافة ما يقارب من خمسة الإيرادات الضريبية و6% من الناتج المحلي الإجمالي ويتوقع أن تشكل القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية 1.6 من الناتج المحلي الإجمالي

وتفرض ضريبة القيمة المضافة بأسعار مختلفة من دولة إلى أخرى كما أن سعر الضريبة عادة ما يكون متزايدا وذلك بناء على مدى عجز تلك الدول في الموازنة وحاجتها لزيادة إيراداتها وفي المملكة العربية السعودية حدث ضريبة القيمة المضافة بسعر أساسي قدره 5% بدأت في 1-1-2018م ثم تم رفع الضريبة إلى 15% بالقرار الصادر في 9 مايو 2020 على أن يكون التنفيذ في 1 يوليو 2020

الفرق بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات

ضريبة المبيعات هي ضريبة غير مباشرة يدفعها المستهلك النهائي لكن لا يقوم بتوريدها للجهة المخولة بتحصيل هذه الضريبة بال بائعها هو من يقوم بتوريدها لذلك فهي ضريبة غير مباشرة وتدفع هذه الضريبة للحكومة على كل عملية توريد للسلع والخدمات المشمولة في هذه الضريبة ولا تخصم عادة ضريبة المبيعات المدفوعة عند شراء هذه السلع والخدمات في حال إباء إعادة البيع وتتميز هذه الضريبة بسهولة التطبيق وعدم التعقيد ويعيها في الوقت نفسه أنها تتضخم مع إعادة البيع وذلك بسبب عدم خصم ضريبة المدخلات،

بينما تكون ضريبة ال القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة مثلها مثل ضريبة المبيعات حيث يدفعها المستهلك النهائي لكن لا يقوم بتوريدها ويقوم بتوريدها بائعها ولكن تطبق في ضريبة القيمة المضافة مبدأ الخصم حيث يقوم المكلف بخص بل بخصم العمليات التي تكبدها عند ال سراع شراء السلع قبل بيعها

الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة:

يتكون الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية من الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي المقررة من قادة الدول الأعضاء والمقررة من المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 51 وتاريخ 3-5-1438م هجرية وبدورها تضع الإطار العام لضريبة القيمة المضافة في هذه الدول وتحدد المعالجات المتعلقة بالعلاقات البينية بين هذه الدول وفي المملكة العربية السعودية يتكون الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة من الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي ونظام ضريبة القيمة المضافة الذي اعتمد ونشرت نسخته النهائية في 4-11-1438هـ ثم اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية والذي نشرت لائحة في 4-12-1438م

أثر ضريبة القيمة المضافة في احتساب الوعاء الزكوي:

سابقا كان المكلفون الذين لا يخضعون لنظام الحسابات ويقومون بتقدير الزكاة بشكل جزافي يخضعون لمعايير أخرى مثل عدد العمالة و السجل التجاري وما شابه ولكن بعد تطبيق ضريبة القيمة المص المضافة في المملكة العربية السعودية أصبح المكلف يدخل مبيعاته الربعية أو الشهرية بشكل رائع رسمي وبالتالي اعتمدت عليه هيئة الزكاة في تقدير الزكاة لمن لا يملكون حسابات نظامية فأصبح يقاس أو يقدر حسب المعادلة التالية:

المبيعات *18% لتحديد الأرباح الاقديرية

المبيعات / 8 لتقدير رأس المال

ومما سبق يتم تحديد الوعاء الزكوي

حدود التسجيل الإلزامية والاختيارية:

يتم إلزام المكلف بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة إذا تجاوزت مبيعاته السنوية السابقة للسنة السابقة أو السنة القادمة على المقدرة 375,000 ريال ويتم تخييره في التسجيل إذا كانت مبيعاته التقديرية للسنة القادمة أو الفعلية للسنة الماضية أقل من 375,000 وأكثر من 187,500 وإذا قلت مبيعات المكلف للسنة الماضية أو السنة التقديرية القادمة عن 187,500 فهو معفى من التسجيل

متطلبات التسجيل والجاهزية للمنشآت وإلغاء التسجيل:

ينبغي على المكلف قبل أن يسجل ضريبة القيمة المضافة هل يكون جاهزا من جميع التفاصيل داخل المنظمة لديه فيجب على جميع الإدارات المتمثلة في إدارة المشتريات وإدارة المبيعات والإدارة المالية وإدارة تقنية المعلومات وإدارة التسويق وجميع الإدارات ذات العلاقة بتحديد المتطلبات اللازمة للتكيف مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة والالتزام بالرد على استفسارات الهيئة إن وجدت وهذا لا يتم إلا بالمرونة العالية والتنسيق المباشر بين جميع الإدارات

السلع والخدمات التي تفرض عليها ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة في الأصل تفرض على جمي السلع والخدمات مع وجود بعض الاستثناءات ففي المملكة العربية السعودية تفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع والخدمات ويستثنى من ذلك الإيجارات السكنية وتحمل الدولة ضريبة الخدمات الصحية المعتمدة والخدمات التعليمية المعتمدة فيما عدا ذلك فالأصل ان ضريبة القيمة المضافة تطبق عليه ويمكن الرجوع إلى اللائحة التنفيذية لمعرفة المستثناءة من تطبيق الضريبة

التوريدات المعفاة والتوريدات الصفرية

في لائحة ضريبة القيمة المضافة هناك توريدات تعفى من تطبيق ضريبة القيمة المضافة مثل الخدمات المالية وخدمات الرواتب التعليم العام والخدمات الصحية بينما التوريدات الصفرية فتشمل جميع عمليات التصدير والنقل الدولي ولكن عند قيام المكلف ببعض التوريدات الصفرية فإن له الحق في خصم ضريبة المدخلات التي تكبدها في سبيل تنفيذ العمليات الصفرية

نماذج فواتير وإقرارات ضريبة القيمة المضافة:

من الواجبات المترتبة على هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أن تتيح للمكلفين النماذج المطلوبة والتي تساعدهم في الالتزام بمتطلبات ضريبة تعطي مع المضافة حيث أنه يجب على المكلف فهم جميع البنود التي يحتوي عليها الإقرار الضريبي وكذلك أركان الفاتورة الضريبية التي يجب توفرها